البطالة وأثرها في الشباب في المجتمع العربي

أ.د.محمد أحمد الدوماني
أستاذ علم الاجتماع المشارك
كلية الآداب الخمس / جامعة المرقب / ليبيا

مقدمة:

تشهد المجتمعات العربية معوقات اجتماعية واقتصادية تؤدى إلي تزايد ظاهرة البطالة التى تعد من أكبر التحديات التى تواجه مشروعات التنمية في الدول العربية،حيث تمثل البطالة فى الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التى تواجه معظم الدول العربية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ولعل أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر فى عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

إن عملية الوصول إلى الرقم الدقيق لهذا المعدل فى أي مجتمع تواجهها عدد من المشاكل والصعوبات فى البحث عن عمل ،ومعاناة العاطلين وشعورهم بالإحباط من عدم حصولهم على عمل، لاسيما فى أوقات الكساد ،مما يؤدي إلى توقفهم عن البحث والانتظار،وبذلك لايضافون إلى مجموع العاطلين ولاتدخلهم الجهات الرسمية ضمن العاطلين بإعتبارهم لايبحثون عن عمل بالإضافة للمشتغلين لبعض الوقت وليس كل الوقت أوبعقود ،حيث يتم إدخالهم ضمن المشتغلين وليس العاطلين،مما يؤدى إلى إظهارمعدل البطالة بأقل من المعدل الحقيقي في المجتمع .

إن الحجم الحالى للبطالة يبعث على القلق، ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة وقصور العلاجات التى طرحت حتى الآن على المستوى القطري أو المستوى العربي .

وأكد الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن عدد العاطلين وصل فى المنطقة العربية في ٢٠١٠م أكثر من ٣٢مليون شخص، حيث وصل عدد السكان النشطين اقتصادياً إلى ١٢٣مليون ،مما يزيد فى خطورة ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها السنوية التى تقدرها الاحصاءات الرسمية .

إن حالة الكفاءات العربية ذات التكوين العالى فى بعض البلدان العربية والتى تشغل مناصب عمل سواء كانت مناسبة لتكوينهم أو لسبب أنهم يعتبرون بمثابة عاطلين يتلقون مقابلاً لايتعدى ما تمنحه الدول المتقدمة منحة للعاطلين من النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءة العلمية فى فقدان الوطن لامكانيات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التى أنفق على تعليمها وإعدادها أموالاًوجهوداً كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول،ومع تزايد هجرة العقول العربية فى الفترة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفر الظروف المادية والاجتماعية التى تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم التركيز على مراكز البحث العلمي المطلوبة .

إن من أخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها وانعكاساتها النفسية والأمنية على العاطلين، الأمر الذى يتطلب معالجة سريعة، ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، قبل أن تستفحل هذه الظاهرة ويستعصي حلها وما يترتب عليها من آثار جسمية ذات مساس ببنية المجتمع .

مشكلة الدراسة :

تعد ظاهرة البطالة من المشكلات التي يعانى منها معظم بلدان العالم إن لم يكن جميعها ،ينظر إليها الباحثون على أنها إنعكاس صادق لحالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،إن هذه المشكلة أصبحت من المشكلات التراكمية التى تهدد بالقضاء على جهود التنمية، والتى نتجت ليس فقط بسبب النمو المتزايد، بل بسبب عدم كفاية الخدمات والأصوال المنتجة أيضاً ،وكذلك بسبب عدم التوازن بين مخرجات واحتياجات سوق العمل ،حتى أصبحت هذه الظاهرة لاتقتصر على الجانب الكمى فقط بل على الجانب النوعي ،فقد أفرزت الأزمات ا لاقتصادية المتعاقبة مشكلة الركود الاقتصادي التي تسبب بدورها في مشكلة البطالة فى البلدان المتقدمة والإصابة بالشلل لاقتصاديات الدول النامية،

حيث ارتفاع معدل البطالة، وخصوصاً بين الذين يحملون الشهادات الجامعية والمتوسطة ومن فئات تعليمية ،وأن هذه الفئة العمرية التي نالت القدر الأعلى من التعليم والتى تبقى متعطلة عن العمل وما ينعكس عليها من المشكلات الشخصية والأسرية المجتمعية ،فالبطالة تشكل المشكلة الرئيسية لمعظم الأمراض الاجتماعية ،وتمثل تهديداً واضحا على الاستقرار السياسي في المجتمع .

أهداف الدراسة :

١-التعرف على ظاهرة البطالة ومحاولة الوقوف على أكثر المتغيرات إسهاماً في زيادة معدلاتها.

٢- معرفة أثر البطالة في الشباب والمشكلات التي تظهر على المستوي الفردي والأسري والمجتمعي التي تنشأ منها .

٣-معرفة أثر البطالة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على المجتمع .

واقع ظاهرة البطالة :

تواجه الدول االعربية تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة على الرغم من اختلاف خاصياتها على إنتاج النفط واقتصاديات انتقالية ،ودول غير مستقرة تسودها النزاعات ،وخصوصاً البلدان الأقل ،ولايزال الوضع الاجتماعى والاقتصادي في المنطقة ،يشهد ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الجزئية والعمالة غير النظامية إلى جانب تراجع الإنتاجية،حيث ذكرت منظمة العمل الدولية أن أعداد الأشخاص العاطلين من العمل فى أنحاء العالم ،قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ ٢١٢مليون شخص العام الماضى أو٦.٦%من القوى العاملة منهم ما يزيد عن ١٤ مليون عامل عربي وبمعدل يزيد عن ضعف المعدل العالمي،حيث نجد على مستوى الوطن العربي في مصر والسودان معاً بنسبة ٣٠.٦%من جملة أعداد العاطلين بالوطن العربي و إقليم شمال أفريقيا على نسبة ٢٦.٣% وفى القرن الأفريقى على نسبة ١٣.٦%من جملة أعداد العاطلين بالوطن العربي .

حيث يقع العاطلون بشكل أساسي بين الفئات العمرية الشابة وخاصة المتعلمة بين (١٥-٢٤)حيث يصل معدل البطالة إلى ضعف المعدل القومي أو أكثر من ضعفية، حيث إن منحنى البطالة العمرى يتناقض بشكل واضح مع التقدم فى العمر ليصل إلى أقل مستوى له في فئة العمر (٤٠-٥٩)أما بعد الستين فيصل المعدل إلى أدنى مستوياته فى الغالب، وهوما يؤكد أن البطالة هى بالأساس بطالة هيكلية لتركزها بشكل أساس بين خريجى مراحل التعليم في سن (١٥-٢٤)وإن سوق العمل أصبح

غير قادر على استيعاب بعض هذه المستويات التعليمية وخاصة المتوسطة منها والجامعية .

جدول رقم (١) يوضح معدلات البطالة فئات السن فى بعض الدول العربية المختارة عام ٢٠٠٨م

البيان	الأردن	العراق	المغرب	السعودية
١٥-١٩	٣٢.٩	٣٠.٢٨	١٧.٢	٥٧.٧
٢٠-٢٤	٢٥.٨	١٥.٩٦	١٤.٤	٣٠.٧
٢٥- ٣٩	١٠.٣	٩.٧٢	٩.٨	١٢
٤٠-٥٤	٤.٩	٨.١٦	٥.٩	٠.٤
٥٥- ٦٤	٢.٣	٩.٣٣	٢	٠.١
٦٥-فأكثر	١	١١.٨٨	٢	٠

أنواع البطالة

يمكن تحديد أنواع البطالة على النحو الآتى :

١- البطالة المقنعة والبطالة السافرة :

تنشأ البطالة في المجالات التى يكون فيها عددالعمال المستغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعنى وجودعمالة فائقة لاتنتج شيئاً تقريباً،حيث إنها إذا ما سحبت من أماكن عملها ،فإن حجم الإنتاج لن ينخفض .أما البطالة السافرة فتعنى وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين فى العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه ،فهم عاطلون تماماً من العمل قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية .

٢- البطالة الهيكلية :

وهى تنشأ نتيجة للتغيرات في هيكل وفنية الإنتاج وما يؤدي إليه إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ،الأمر الذي يترتب عليه ضعف الحاجة إلى نفس العمال الذين كانوا يعملون على الآلات القديمة، وهذا يعني أنه كلما تقدمت التكنولوجيا بالآتها الحديثة زادت حدة البطالة الهيكلية .

٣-البطالة الدورية :

وهي حالة تمويل عدد معين من الأفراد الذين يعملون فى فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي إلى فرع آخرلايؤدي إلى نقص الإنتاج الكلي لنوع النشاط الذي سحب منه هؤلاء الأفراد حتى لو لم تتم زيادة في رأس المال المستخدم فى هذا النوع من النشاط ودون إدخال أي تحسينات أو تغيرات فنية .

٤- البطالة الاختيارية :

تعني عمل الفرد لبعض الوقت والتوقف بعض الآخر ،وقد يحدث هذا الخيار بين العمل ووقت الفراغ عندما يحقق الفرد مستوى مرتفعاً من الدخل غالباًما يحدث في المجتمعات التي حققت نمواً متقدماً فى الاقتصاد .

أسباب انتشار البطالة في الوطن العربي :

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد إستقرار وتماسك المجتمعات العربية،حيث تختلف من مجتمع عربي لآخر،و تتباين داخل نفس المجتمع،ويمكن إرجاعها لأسباب اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية كل هذه الأسباب لها أثرها من حيث إسهامها فى تفاقم مشكلة البطالة ومنها مايأتي:

١-إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية :

إن تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية حيث كان مخيباً للآمال ولم يحقق ما كان منتظرا منه، فلم يرفع مستوى نصيب داخل الفرد بدرجة محسوبة،وإن الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة في تزايد مستمر من حيث معدلات النمو في كل منه.حيث تواجه الدول العربية مسألة مهمة وهي تأخرها عن التنمية وجمود الهيكل الاقتصادى لهذه الدول، إضافة إلى تأخر الجهود الإنمائية والصناعية،حيث نجد أن صناعاتها الآن ناشئة لاتستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية،ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية ،نتيجة تباطئها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وفشل سياساتها الاقتصادية التى كان ينتظر منها تقليل تفاقم أزمة البطالة بها .

٢-التوطين غير السليم للموارد المالية العربية :

إن استنزاف معظم الموارد العربية خلال فترة ظهور النفط وارتفاع أسعاره التي اتخذت فى الإنفاق على التسليح وتمويل الحروب التى اندلعت فى المنطقة العربية،وبلغت حدة هذا التأثير السلبى ذروته عند اندلاع حرب الخليج،حيث عادت أعداد كبيرة جدا من العمالة المهاجرة إلى بلدانها ،حيث خرج فى هذه الفترة مليونان و٥١٠ ألف عامل عربى بنسبة ٧٧.٧%من جملة العمالة العائدة في عامي ١٩٩٠-١٩٩١م وكان هذا العدد أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلدانهم .

٣-انخفاض الطلب على العمالة العربية عربياًوعلمياً:

إن أخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالمياً في السنوات الحالية على أوضاع العمالة العربية والتشغيل فى البلدان العربية غير النفطية،وهو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج على العمالة العربية،وأن الطلب بدأ يقل

تدريجياً، وقد زاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية،حيث تشهد دول الخليج إحلالاً للعمالة الاسيوية خاصة وذلك لعدة أسباب :

أ-انخفاض أجر هذه العمالة .

ب-الحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول .

ج-تطبيق سياسية التوطين للعمالة الاسيوية .

وهو ما سبب فى فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم ،وفى المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها ،إضافة لموجة العداء والكراهية والأستفزاز التى سادت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما أثر سلباً على تحرك العمالة العربية فى العالم وأدى إلى حدوث هجرة عكسية واسعة .

٤- نمو قوة العمل العربية :

أصبحت أغلب الدول العربية تتحمل عبئاً فى سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة، خصوصاً بين الشباب وذوي الشهادات العلمية والتقليل من آثارها السلبية ،وذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكانى،ونمو القوى العاملة ومستويات مهاراتها وإنتاجيتها الأداء الاقتصادى والتطورات الاجتماعية على الرغم من تحقيق البلدان العربية تقدماً فى بعض المؤشرات الاجتماعية كانخفاض معدل الوفيات وتحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة وفي معدلات الأمية ،لاتزال العديد من الدول تعانى من بعض هذه المشاكل، وعلى رأسها نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل .

من المتوقع نمو معدلات القوى العاملة العربية لمدة عقود قادمة ،مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنوياً،ورغم ارتفاع هذه المعدلات فلاتزال

نسبة مشاركة المرأة منخفضة،حيث لايتجاوز ٢٩%من القوى العاملة باستثناء بعض الدول العربية التى تتميز بمشاركة أكبر للمرأة خاصة فى المجال الزراعى، وما تدور حوله مشكلة البطالة في الوطن العربي ،هوذلك التباين الموجود بين نمو ناتج العمل والنمو المتواضع الذي به الطلب على العمالة سنويا ،كما يمكن أن يكون التباين الموجود بين نمو الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ومعدل نمو قوة العمل بها .

الآثار المترتبة عن البطالة فى الوطن العربى :

إن مشكلة البطالة آخذة فى التنامي سنة بعد أخرى ،وإن جميع المعالجات التى رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية الإ أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالى للبطالة يعتبر مثيراً للقلق، حيث إنه يسبب خسائر إقتصادية كبيرة، ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية ،ومنها الآتى :

١-الآثار الاجتماعية :

إن البطالة لايقتصر تأثيرها على تعزيز الواقيعية والاستعداد للانحراف ،إنما تعمل على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية ،حيث إن انتهاك الأنظمة والمعاير السلوكية العامة أوتجاوزها لايعد عملاً محظوراًفي نظرهم ،لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها .إن البطالة والفقر يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع ،وعدم الإيمان بشرعية أنظمته الامتثال لها،مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامى ،وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس ،إن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية

،حيث لايكون هذا سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداءعلى أملاك الأفراد الآخرين والسيطرة عليها .

إن البطالة تؤدي إلى انخفاض الأواصر التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع .كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لاتستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعى لإطفالها .

تؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية إلى أهمية دور رأس المال العربي في القضاء على معدلات البطالة والفقر المتزايدة مبينة إن استثمار جزء يسير من الأموال العربية المهاجرة خارج البلاد العربية يكفل القضاء على الفقر ،إن أزمة البطالة بدأت فى التنامي الواسع وسط مجتمعات عربية ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي .كما أن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الأستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ساعدت على زيادة تفاقم أزمة البطالة، ناهيك عن مشكلة الهجرة الواسعة غير الشرعية التى تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل فى هذه الدول .

الآثار الإقتصادية :

إن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن ،إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق ويسبب خسائر إقتصادية كبيرة ،وأن هناك مؤشرات على إتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي .

إن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة فى معدل البطالة بنسبة ١%سنوياً تنتج عنها خسارة فى القطاع الإجمالي المحلي العربي بمعدل ٢,٥%أى نحو مليار دولار ،وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوى للبطالة إلى ١,٥%سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر من ١٧٠ مليار دولار، وهذا المبلغ سيساهم فى زيادة معدلات البطالة مستقبلاًوخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية والمصدرة للعمالة في هذه الدول .

أسباب تفشى البطالة فى الوطن العربى :

أخذت مشكلة البطالة فى الانفجار، حيث كانت أسعار النفط عالمياً فى التدهور بشكل حاد، مما أثر بشكل مباشر على الدول العربية قاطبة ،ففى البلاد العربية النفطية أنخفضت أحجام دخولها القومية وتبعه انخفاض نمو الانفاق الحكومي الإستثمارى وبالذات في مجال البيئة الأساسية التى كانت قد قاربت على الاستكمال مما شجع تلك الدول لتطبيق سياسات انكماشية وكان من ضمنها وقف التعيينات فى الأجهزة الحكومية ،والحد من استقبال العمالة الوافدة ، أما في البلاد العربية غير النفطية فقد كان لإنخفاض أسعار النفط آثار سلبية شديدة من أهمها إنخفاض الدخل القومى حيث كان النفط مصدراً من مصادر هذه الدول العربية ،وكذلك عادت العمالة إلى أوطانها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وفقدت هذه الدول مورداً مهماً من موارد الدخل القومى المتمثل في التحويلات لهذه البلدان التى نجمت فى الافراط فى الاستدانة الخارجية مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين .

كل هذه الضغوط قادت تلك الدول إلى اتباع سياسات اقتصادية صارمة كان لها دوٌركبيٌرفي زيادة معدلات البطالة ،حيث تخلت كثير من هذه الدول عن تعيين الخريجين وتقلص دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ،مما أدى إلى خفض الطاقة

الإنتاجية التى تستوعب الأيدي العاملة العاطلة وأصبحت البطالة كارثة تهدد الوطن العربي،ومن طبيعة الأزمات التى تواجه المنطقة العربية يتطلب الأمر جهوداًكبيرة كل قطاعات الوطن العربي لمواجهة تلك الأزمات ،إن الجهود المبذولة متواضعة إلى حد كبير بالنسبة لحجم المشكلات .

إن المجتمعات العربية تشهد معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، ومن أبرزها سوء التخطيط على المستوى القومى ،وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة ،وعدم توافق خريجى المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، بالإضافةإلى ضعف الشعور بقيمة العمل والرغبة في العمل فى مجال التخصص الدراسى ،ومما يزيد من تفشي هذه الظاهرة عدم إقبال الشباب على العمل المهنى بسبب نظرة الكثيرين في المجتمع إليه باعتباره من الأعمال الدنيا ،وعدم الإقبال على العمل الحر بسبب الخوف من المخاطر والاتجاه إلى الأعمال المستقرة.حيث توجد قواسم مشتركة أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية أهمها الأمية –تدنى المستوى التعليمى –تخلف برامج التدريب –عدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة ،حيث يرجع تفشي ظاهرة البطالة في الوطن العربى **إلى الأسباب الآتية :**

١–فشل برامج التنمية فى العناية بالجانب الاجتماعى بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في ايجاد فرص عمل بالقدر الكافى إلي جانب تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً في ميدان الإنتاج والاستغناء عن خدمات بعض العاملين فى ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادى التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذ الخصوص .

٢-ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي ،ففي الوقت الذى بلغ فيه نمو العمالة ٢,٥% سنويا ،فإن نمو الناتج القومي الإجمالى لم يسرْ بالوتيرة نفسها، بل وصل فى بعض الدول العربية إلى الركود، وأحيانا كان سالباً، فالدول العربية التي يتوافر فيها فائض العمالة تعاني من الركود الاتصادى ،وعدم توافر أموال الاستثمار وازدياد البطالة والديون .

٣-استمرار تدفق العمالة الأجنبية خاصة في دول الخليج العربي النفطية، وخصوصاً أعقاب الأزمة العراقية الكويتية ،حيث هيمنت العمالة الآسيوية على سوق العمل فى الخليج و حلت محل العمالة العربية إثر عودة ٨٠٠ألف عامل يمني من السعودية وآلاف الفلسطينيين من الكويت ،وكان من بين الآثار السلبية لهذه العمالة ،تفشى البطالة بين الشباب الخليجي في ظل تشبع القطاع الحكومي والتباين في الأجور وشروط العمل بين العامل الوافد الوطني ،مما أدى إلى عدم النجاح الكامل لسياسات توطين الوظائف، ويعود تدفق العمالة الأجنبية إلى دول الخليج إلى أسباب عديدة، بعضها تنظيمي والآخر يتعلق بالعامل الآسيوى مقارنة بالعامل العربي، ولكن أبرز هذه الأسباب هو حرص القطاع الخاص على استخدام العمالة الأجنبية بسبب انخفاض أجورها وتحملها ظروف العمل القاسية ،كما أنها أكثر طاعة وانضباطاً وذات إنتاجية مرتفعة .

ومن أهم الأسباب وراء تفاقم هذه الظاهرة الآتي :

١-إخفاق خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية ،ومن أبرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج التى تقدرها بعض المصادر بأكثر من ٨٠٠مليار دولار ،وكذلك وجود

أكثر من ٦٠مليون أمي عربي و٩ ملايين طفل لايتلقون التعليم الابتدائي و٧٣مليوناً تحت خط الفقر، وأكثر من ١٠ ملايين لايحصلون على طعام كاف.

٢-غياب التخطيط الاقتصادى المنهجي وعدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل ،علاوة على أن التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم .

٣-استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسليح وتمويل الحروب التي اندلعت بالمنطقة، وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية الباهظة على هذه الدول .

البطالة وهجرة الكفاءات العربية :

ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود الكثيرين من الشباب ،إن الدول العربية تعتبر من الدول النامية علمياً واجتماعيا وحتى اقتصادياً،فهي لم تكن كذلك فى الماضي، ويشهد التاريخ بأنها لطالما قادت العالم وكان أبناؤها أعلاماً في العلوم والفنون والحضارة ،إن الأمة العربية لديها مواهب ممتازة والتى اذا ما أتيحت لها الفرصة فإنها تتألق وتحقق إنجازات باهرة يشهد لها الجميع، وما التأخر الذى تعانى منه الأمة الآن بسبب عدم وجود البيئة الصالحة للكشف عن هذه الكنوز وصقلها .

حيث أخذت الدول العربية استقطاب صفوة من الكفاءات العربية وتقديم كافة المغريات وسبل الرعاية، ويبقى الوطن العربى محروماً من التطوير والإبداع ،وهو من أخطر الأسلحة التي يستخدمها الغرب في مواجهة عمليات التنمية فى الوطن العربي .

لقد أصبحت هجرة هذه الكفاءات ظاهرة عامة تنتاب الوطن العربي بأكمله ولاتقتصر على قطر واحد، الأمر لايشمل فقط الدول الفقيرة ،وإنما امتد إلى الدول الغنية كذلك ،وأخذت هذه الهجرة تتزايد باستمرار وبنسب عالية جداًمن عام لآخر، مما نتج عنه خسائر كبيرة لاتقدر بثمن سواء في الموارد البشرية أو الأقتصادية، فحوالي ٧٥%من كفاءات العالم الثالث موجودة في ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وإنجلترا .

فهجرة تلك الكفاءات والمواهب ترتبط إرتباطاً وثيقا با لأوضاع السائدة في المجتمع العربي ،وهي ظاهرة تكونت نتيجة الموهوبين للبحث عن سبل لتأمين الحياة فى مجتمعات أخرى، فضلاً عن الدوافع الاقتصادية والتي تمثل أهم أسباب الهجرة نتيجة الفقر والبطالة وسوء النظام الاقتصادى، وكذلك إلى عجز النظم التعليمية عن مواكبة التطورات المعرفية الحديثة ،كما أن غياب التخطيط العلمي يكرس تشتت جهود العلماء وعدم وضعهم فى الأمكان المناسبة ،وبهذا تفقد الأمة عنصراً مهماً من عناصر التنمية ألاو هو عنصر الموارد البشرية ،وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة بهم وتهميشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج .

التجارب العالمية لمواجهة البطالة :

لقد كان الاهتمام بمواجهة البطالة والتجارب الدولية ومن أبرزها تجارب بلاد شرقي آسيا ففي أندونيسيا وضعت الحكومة برنامج التحكم في الفقر، وذلك من خلال خلق فرص عمل مباشرة خاصة بالمناطق الريفية بعد ارتفاع البطالة في المدن مما زاد من الهجرة العكسية من الحضر إلى الريف ،

وتقوم تجربة اليابان على إنشاء برامج لدعم وإصلاح عمليات التشغيل والدعم المالي لخمس سنوات للشركات التي توظف الفتيات، بينما أخذ الهند اتجاه تطوير التعليم

الفني للعمالة والتوسع فى إنشاء معاهد التدريب الصناعي وتنمية مهارات القوى العاملة .أما كوريا فقامت برفع مستوى التوظيف من خلال إدارة فعالة لتحقيق الكفاءة فى سوق العمل ودعم الشركات التي توظف طالبي العمل وتطبيق اختبارات لقياس الاستعدادات المهنية للشباب ومساعدتهم على ما يناسبهم من وظائف .

كانت ألمانيا تعاني من وجود٢,٦%مليون عاطل ،فقامت بترشيد الإنفاق الحكومي و إصلاح النظام

الضريبي وتخفيض تكلفة التأمينات مما شجع أصحاب الأعمال على توظيف العمالة ،وإزالة القيود على المشروعات الجديدة وزيادة الحوافز على تأسيسها وتشجيع إقامة شركات التوظيف التي تعمل على التنسيق مع أصحاب الأعمال وزيادة إعانات البطالة للعاملين فى حالة التحاقهم بالبرامج التدريبية التي تنظمها .

أما بلجيكا فقامت بتوفير وظائف مؤقتة خلال ستة أشهر من التخرج للمؤهلات المتوسطة ووضع برنامج طويل المدى للتوظيف يشمل جميع العاملين ،وتحقيق التوافق بين الوظائف الخالية والعمالة المعروضة في سوق العمل .وفي فنلندا تعمل على مواجهة البطالة بتحسين الاستثمار وتطوير الإطار القانوني والتشريعي المنظم لسوق العمل وتخفيض الضرائب عليها ،وتنفيذ برامج التدريب التمويلي خاصة فى مجالات الاتصالات والكهرباء والإلكترونات ،بينما توسعت أسبانيا في إقامة المناطق الصناعية والتدريب المستمر .

مشروع الشرق الأوسط الكبير :

وهو مشروع دولي تقدم به إلى قمة الدول الثماني المنعقدة بالولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤م وذلك بأن هناك تحديات وفرصاً للجميع الإسهام في منح الأفراد المتزايدة أعدادهم حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة حتى لايشهد العالم زيادة

فى التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة الدولية والهجرة غير الشرعية ،وقد أكد المشروع على عدة حقائق أبرزها :

١-مجموع اجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ٢٢هو أقل من نظيره في أسبانيا .

٢-دخل أكثر من ٥٠ مليون من الشباب سوق العمل بحلول عام ٢٠١٠م وسيدخلها ١٠٠مليون بحلول عام ٢٠٢٠ م وهناك حاجة لخلق ما لايقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجددإلى سوق العمل .

٣-عبر ٥١%من شباب العرب الأكثر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى والهدف لديهم هو البلدان الأوربية.

ويرى المشروع أن هناك إمكانيات واسعة لإصلاح هذا الوضع تتحدد في ثلاث نقاط رئيسية هي:

ا-تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح .

ب-بناء مجتمع مدني .

ج-توسيع الفرص الاقتصادية .

حيث ير ى المشروع إجراءات واجب اتخاذها للانطلاق بمسيرة الإصلاح لتقليص الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير وهو ما يتطلب تحولاً اقتصاديا وهو إطلاق القطاع الخاص في المنطقة خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل ،وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية فى هذه البلدان .

الجهود العربية لمواجهة البطالة :

تبذل الدول العربية جهودا منفردة للحد من البطالة، ولكنها غير مجدية حتى الآن، ففي مصر تركزت غالبية جهود تشغيل الشباب في الصندوق الاجتماعى للتنمية ورصدت له الدولة اعتمادات كبيرة

نصفها من الموازنة العامة، وأهتم الصندوق بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تنفيذ مشاريع للخريجين مثل تمليك أراضٍ زراعية مستصلحة لهم .

وفي الأردن بذلت الحكومةجهوداً لتشغيل الشباب عن طريق صندوق التنمية والتشغيل وتوجد جهات أخرى تساعد في هذا الإتجاه منها صندوق المعرفة الوطنية وصندوق الزكاة وصندوق الملكة عالية للعمل الاجتماعى والتطوعي إلا أن النتائج بقيت محدودة حتى الآن .أما في تونس فقد تم البدء في برنامج لتنفيذ العقود التي تربط بين التدريب والتشغيل واستفاد منه قرابة ٦٠%من ذوي التعليم المتوسط و٣٨%من ذوي التعليم العالي ،واعتمدت معظم دول الخليج العربي على إعادة تنظيم توظيف الوطنيين بجهود وأنشطة ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل الوطنيين بدلاً من العمالة الأجنبية التي تقدر ١٨مليون عامل ،حيث توجد توصيات من منظمة العمل العربية بأن يتم إعطاء الأولوية فى التشغيل للعمالة الوطنية الخليجية ثم العمالة من الدول العربية الأخرى .

حيث أصبحت مشكلات البطالة تهدد الإستقرار فى العالم العربي وبذلك أصبح المطلوب التصدي لها ووضع استراتيجية عربية في هذا الشأن وذلك في الآتى:

١-ضرورة الإسراع فى إنشاء السوق المشتركة التي طال انتظارها، لأنها تساعد على تشجيع تبادل الادي العاملة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتقلل من حدة الظاهرة .

٢-تحسين الأداء الاقتصادى العربي وتحسين مناخ الإستثمار في الدول العربية وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج وبذلك سوق العمل تساعد على توفير فرص عمل لاحصر لها للشباب العربي و تسهم في حل مشكلة البطالة .

٣-احلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة مثل دول الخليج العربي .

وقد توصل الباحث الي التوصيات الآتية:

١-الربط بين الجامعات والوزارات المختلفة ،وذلك من خلال خطة تستوعب الخريجين الذين تحتاجهم هذه الوزارات فى القطاعات المختلفة فى المجتمع.

٢-التنسيق بين الاجهزة فى الدولة وعلى مستوى التعليم وقطاعات الانتاج بشكل يضمن ان يمد التعليم مايحتاجه من كوادر فنية فى التخصصات التي يتطلبها قطاع العمل .

٣-يجب أن تعمل الدولة على توفير فرص عمل من خلال مشروعات إنتاجية فى مجالات يحتاج إليها اقتصاد الدولة.

٤-وضع خطة تنمويةمتكاملة،من خلال قاعدة اقتصادية عامة،تنهض على استيعاب القوي العاملة،بما ينسجم واحتياجات المجتمع.

٥-أهمية اتجاه المصانع لتمويل الدراسات العليا،مما يشجع على الابداع العلمى الصناعي ويسهم فى تشغيل الأيدي العاملة ويفتح آفاقاجديدة تحدمن بطالة شريحة كبيرة من الشباب.

المراجع والمصادر

١-صلاح الدين فهمي ،دور المتغير السكاني في عملية التنمية المخططة مع الإشارة للتجربة المصرية ،المركز الدولي للدراسات والبحوث السكانية جامعة القاهرة ،مصر ١٩٩٧م .

٢-وزارة التنمية والتعاون الدولي ،المعهد الوطني للإحصاء والمسح الوطني حول الشغل ،تونس ٢٠١٠م.

٣-محمد إبراهيم قشرة ،تحليل العمالة والبطالة بين الإمكانيات الطبيعية والبشرية في مصر ،ندوة البطالة بين المهندسين ،جمعية المهندسين المصرية ، القاهرة ،مصر،١٩٨٩م.

٤-محمد صفي الدين أبو العزوآخرون ،مشكلة البطالة في الوطن العربي ،دراسة استطلاعية ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،مصر ١٩٩٨م.

٥-نادرة وهدان ،تأثير البطالة على معدلات الجريمة في مصر ،معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ٥٢٦ ،مصر١٩٩١م.

٦-منظمة العمل العربية ، لمحة عامة وإقليمية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ،بيروت ،لبنان٢٠١١م.

٧-محمد الجوهري وآخرون ،المشكلات الاجتماعية ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب جامعة القاهرة ،مصر٢٠١١م

٨-محمد سيد فهمي ، الرعاية الاجتماعية والأمن الإجتماعى،المكتب الجامعي ، القاهرة ،مصر ٢٠٠٢م.

٩-محمد علاء الدين ،دور الشباب فى التنمية ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،مصر١٩٩٨م.

١٠-محمد خالد الراوي، البطالة في الوطن العربي ،المشكلة والحلول ،مجموعة الدول العربية مصر ٢٠٠٤م.

١١-منظمة العمل العربية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ،بيروت ،لبنان ٢٠٠٤م.

١٢- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤م